نشـــرة

الحملـة المدنيـة
للإصلاح الإنتخابي

عدد: ٤ شهر: كانون الاول

النسبية والدولة المدنية

ترتفع في الساحة السياسية هذه الأيام الأصوات المُطالبة بإقرار قانون انتخابات نسبي يخطو بلبنان خطوة مُتقدّمة نحو الحداثة. ولا شك أنّ المتتبع لتاريخ الانظمة الانتخابية التي طبقت في لبنان وما رافقها من تقلبات على صعيد حجم الدوائر وكيفية تقسيمها وتركيب بعضها أحياناً على قياس مصالح الطبقة السياسية الطائفية الممسكة بزمام الحكم، جعل من النظام الانتخابي الأكثري بمزاجيّة تقسيم دوائره عاملاً مُكرّساً للطائفية السياسية، بل مُساهماً في تأخيرنا أشواطاً كبيرة إلى الوراء!

ورغم أهميّة الإصلاحات الانتخابية التي نطالب بها كمجتمع مدني وهيئات ضاغطة، بدءاً بمطلب خفض سن الاقتراع مُروراً بمطالب تنظيم الانفاق والإعلام والإعلان الانتخابي وصولاً إلى تعزيز مشاركة المرأة ترشحاً في مجلس النواب، تبقى للنسبية ميزتها الخاصة التي تتعدى كونها إصلاحاً انتخابياً يضمن صحة التمثيل وعدالته (نيل مقاعد بحسب نسبة الأصوات)، لتلعب دوراً مُهماً خاصاً بواقع المجتمع اللبناني، بمساهمتها الثانية - ولو على مراحل متوسطة وطويلة الأمد - في بناء الدولة المدنية.

فالنظام النسبي مع دوائر كبيرة يُشكل رافعة أساسية في بناء الدولة المدنية وفي تعزيز انتماء الفرد لمواطنيته. وتترجم أهميّة هذا النظام في هذا الإطار على صعيدين:

- **أوّل**، يتعلّق بالمرشحين للنودة البرلمانية الذين يجدون أنفسهم في ظل إلزامية الترشح في لوائح أو قائمات، مُضطرين للتعاون مع مُرشحين آخرين داخل دوائرهم والتوافق على الجوامع المشتركة بينهم، ويتحمل هؤلاء بالتضامن مسؤولية اختيار الخطط والبرامج والسياسات الجامعة. فنظام الدوائر الكبرى ونظام انتخاب اللوائح يُجبر - بشكل أو بآخر - المرشح (ولو ما زال انتخابه يتم على أساس طائفي) أن يتعاون في إطار الدائرة الانتخابية الواحدة مع مُرشحين من مَشارب مختلفة لإنتاج لائحة تتضمن برنامجاً أكثر عَصريّة ومدنيّة.

- **ثان**، يتعلّق بالناخبين الذين يدفعهم نظام اللوائح (أكانت مقفلة أو مفتوحة أو حرّة) إلى التوجه بإدلاء أصواتهم لمصلحة اللائحة صاحبة الخيارات التي تلبي الاصلاحات الأكثر إفادة لتطلعاتهم، وصاحبة البرنامج الأكثر فعالية في تطوير مجتمعهم. وبالتالي يستبدلون تدريجياً، بسبب طبيعة نظام اللوائح وكبر حجم الدوائر، اختيار النائب لعلاقتهم الشخصية به، باختيار اللائحة لبرنامجها. فيطغى التصويت للبرامج على التصويت للأشخاص، مما يضعف من حدة الزبائنية السياسية.

من هنا نجد النظام النسبي غير مجدي التطبيق في ظل دوائر صغيرة، فهو لا يمكن أن يلعب دوره لجهة صحة التمثيل وعدالته وتطوير المجتمع إلا باعتماد الدوائر الكبيرة أي نظام لبنان دائرة واحدة أو نظام المُحافظات، على ألا يتعدى عدد الدوائر فيها الست أو السبع كحد أقصى.

ولا شك أنه رغم أنّ خيار لبنان دائرة واحدة هو الخيار الأفضل نظرياً للنظام النسبي، غير أنّ اعتماد الخمس أو ست أو سبع دوائر (أي المحافظات) قد يلعب دوراً انتقالياً ومرحلياً مُجد في ظل النقص الحالي في تشكل الأحزاب والتيارات السياسية اللاطائفية في بلدنا.

وإن كان بعض الباحثين يعتبر أن نتائج تطبيق النظام النسبي في الاستحقاقات الانتخابية الأولى قد يزيد من الانتخاب على أساس طائفي، غير أنّ هذه النتائج في حال وقوعها لن تكون سوى مرحلة انتقالية، مصيرها أن تتغيّر مع تطور وعي المواطنين وتصحيح دورهم كناخبين لبرامج ذات فائدة عامة، على حساب دورهم السابق. وبذلك نكون قد باشرنا بوضع المدماك الصحيح التربوي والحقوقي لبناء حس المواطنة الحقيقي في الانتماء للدولة.

إنّ تطبيق النظام النسبي على صعيد الدوائر الكبيرة يُعزز إنشاء الأحزاب الوطنية العابرة للطوائف، ويساهم في تعزيز مفهوم المواطنية لدى الأفراد، ويلعب بالتالي دوراً أساسياً لا ثانوياً في بناء الدولة المدنيّة.

المحامي باسل عبدالله
منسق تيار المجتمع المدني

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لافساد

جاء تأسيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية إثر تلاقي مجموعة من الباحثين والمحامين ورجال الأعمال الذين وعوا مخاطر استفحال الفساد في البلد، بهدف البحث عن حلول وسبل ناجعة وفعّالة لتحسين الأوضاع والحد من تفاقمها. تأسست لا فساد في أيار/مايو ١٩٩٩، وهي المنظمة غير الحكومية الأولى التي تعمل في سبيل مكافحة الفساد. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية هي الفرع اللبناني لمنظمة الشفافية الدولية. وهي منظمة غير حكومية تروّج للشفافية والنزاهة. ويقع مركزها الأساسيّ في العاصمة الألمانية (برلين). تطرح الجمعية مبادراتها من خلال أربعة برامج رئيسية هي:

أ - الديمقراطية والمساءلة العامة / ب - تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات / ج - شباب ضدّ الفساد / د - الشفافية في القطاع الخاص

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للجمعية:
www.transparency-lebanon.org

الإصلاحات بالأرقام

للحملة المدنية للإصلاح الانتخابي سلّة من الإصلاحات التي تطالب باعتمادها في قانون الانتخابات النيابية بما يضمن حرية ونزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

فتطوير القوانين بما يتناسب وحاجيات المواطنين وتمثيلهم الصحيح، يجب أن يكون دورياً وحقيقياً،

لذا تعمل الحملة دوماً على دراسة القوانين الانتخابية لدول العالم المختلفة، لكي تستخلص الأنسب منها للبنان ووضعه الداخلي.

فهل الإصلاحات التي تسعى الحملة إلى إقرارها منذ العام ٢٠٠٦ معتمدة في دول أخرى؟

الجداول والصور المبيّنة أدناه تبرز بلدان العالم التي تعتمد بعض الإصلاحات التي تطالب بها الحملة.

تطالب الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي بإنشاء هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية وتنظيمها ،

فهل يعتمد هذا النوع من الهيئات في العالم؟

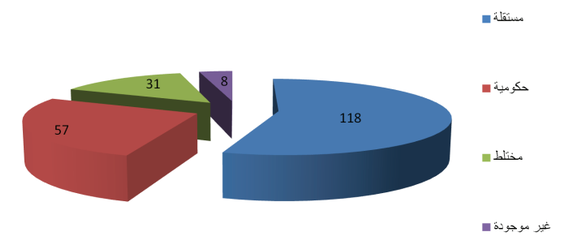

عدد البلدان

كيف يتوزّع عدد أعضاء الهيئة في دول العالم؟

عدد الأعضاء	عدد البلدان
١ الى ١٠	١٠١
١١ الى ٢٠	٢٦
٢١ الى ٣٠	٧
أرقام اخرى	١٤

يجري اختيار أعضاء هيئات إدارة الانتخابات على أساس

الجهات التي يتم اختيار الأعضاء منها	عدد البلدان
الحزب	١٨
الخبرة	٩٠
الجمع بين الحزبية والخبرة	٣٧

تسعى الحملة منذ تأسيسها إلى الضغط من أجل اعتماد اقتراع غير المقيمين، على اعتبار أنّ المواطن اللبناني له الحق في اختيار نوّاب الأمّة أكان مقيماً في الداخل أم الخارج، طالما تنطبق عليه شروط الناخب.

الجدول أدناه يبيّن عدد البلدان التي تعتمد اقتراع غير المقيمين، وتلك التي لا تعتمده، مع جدول يبرز الدول العربية بشكل خاص.

اقتراع غير المقيمين – العالم

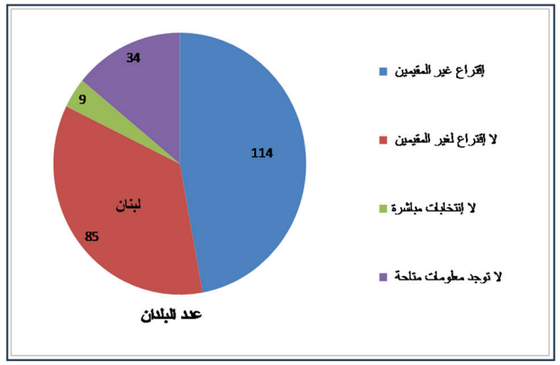

عدد البلدان

اقتراع غير المقيمين – البلدان العربية

البلد	طبيعة إقتراع غير المقيمين
الجزائر	الرئاسية -- التشريعية -- دون الوطنية -- الاستفتاءات
البحرين	لا إقتراع لغير المقيمين
مصر	لا إقتراع لغير المقيمين
العراق	التشريعية
الأردن	لا إقتراع لغير المقيمين
الكويت	لا إقتراع لغير المقيمين
لبنان	لا إقتراع لغير المقيمين
ليبيا	لا إنتخابات مباشرة
المغرب	لا إقتراع لغير المقيمين
سلطنة عمان	التشريعية
فلسطين	لا إقتراع لغير المقيمين
قطر	لا إنتخابات مباشرة
المملكة العربية السعودية	لا إنتخابات مباشرة
السودان	الرئاسية -- الاستفتاءات
سوريا	الرئاسية
تونس	الرئاسية -- التشريعية
الامارات العربية المتحدة	لا إنتخابات مباشرة

لأن المشاركة السياسية للنساء في لبنان كانت وما زالت منخفضة جداً، عملت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي على المطالبة بإقرارها في قانون الانتخابات النيابية مرحلياً من أجل تحفيز النساء على المشاركة، وإجبار رجال السياسة على إعداد كوادر نسائية داخل الأحزاب،

يبرز الجدول أدناه عدد البلدان التي تعتمد الكوتا النسائية ونوعها

الكوتا النسائية (مجلس النواب)

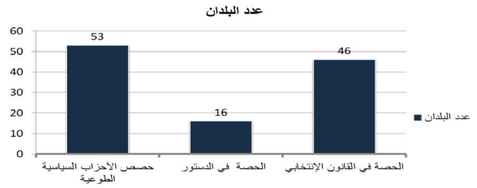

يعتبر لبنان واحداً من البلدان القليلة جداً التي ما زالت لاتسمح للشباب في سن ١٨ بالاقتراع على الرغم من أنّ الحياة السياسية والحزبية فيه ناشطة جداً،

الجدول والرسم ادناه يبرزان سن الاقتراع في دول العالم لاسيما العربية منها.

سن الإقتراع - العالم

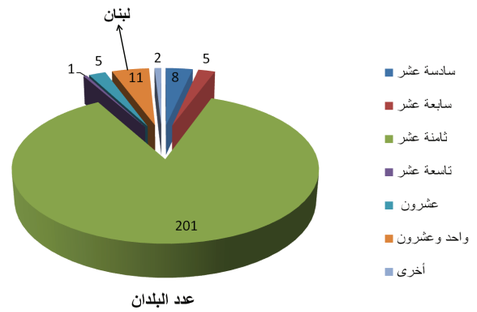

عدد البلدان

سن الإقتراع - البلدان العربية

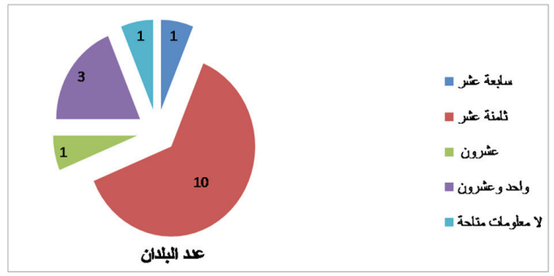

عدد البلدان

لا معلومات متاحة	واحد وعشرون	عشرون	ثامنة عشر	سابعة عشر
الامارات العربية المتحدة	الكويت، لبنان ، المملكة العربية السعودية.	البحرين	الجزائر ، مصر ، العراق ، الأردن، ليبيا ، المغرب ، فلسطين ، قطر ، سوريا ، تونس.	السودان

يعتبر تقسيم الدوائر الانتخابية أحد أهم النقاط التي تأخذ مداً وجزراً في النقاشات التي تسبق اعتماد أي قانون انتخابي جديد، حيث تهتم القوّة السياسية بها وتسعى دوماً الى اقرار التقسيم الأفضل لها، ما ينعكس تمثيلاً أكبر لها في الندوة البرلمانية.

فما هي المعايير التي يتم تقسيم الدوائر الانتخابية على أساسها في العالم؟

معايير رسم الدوائر الانتخابية

معايير رسم الدوائر الانتخابية	عدد البلدان
المساواة بين السكّان	١١٠
احترام الحواجز الطبيعية	٥١
ملكيّة توريثية وحاكم يعيّن من قبل الملك	٢٧
التطابق مع الحدود القضائية المحلية	٥٨
المساحة الجغرافية للمقاطعة	٤١
أخرى	١٣٩

إنّ وعي المواطن لواجباته وحقوقه المدنية والسياسية، واحد من أهم الأسباب التي ترفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وتجعل من العملية الانتخابية عملية ديمقراطية صحيحة، فهل هناك

توعية مدنية وطنية حول حقوق المواطنين ومسؤولياتهم ؟

هل هناك حملة توعوية؟	عدد البلدان
كلا	٤٥
نعم تطبّق من قبل هيئة وطنية لإدارة الانتخابات	٦٦
نعم تطبق من قبل هيئات لإدارة الانتخابات	١٠
نعم تطبق من قبل الحكومة	٣١
نعم تطبق من قبل الحكومات الإقليمية	٣
نعم تطبق من قبل الحكومات المحلية	٣
نعم تطبق من قبل منظمات غير حكومية	٤٨
نعم تطبق من قبل أحزاب	٢٠
نعم تطبق من قبل الإعلام	١٩
نعم تطبق من قبل مؤسسات دينية	٨
أخرى أو معلومات غير متوفّرة	٤٠

نشاطات متفرّقة:

نظّمت الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي بالتعاون مع تيار المجتمع المدني ندوة تحت عنوان «تطبيق قانون الانتخابات على أساس النسبية» .

وعملت الحملة في هذه الندوة على تعريف الحضور على مفهوم النسبية وايجابياتها، خصوصاً في ظل التنوّع والتعدد الحاصل في لبنان. وقد شارك في اللقاء عدد من شخصيات المجتمع المدني، التي اختلفت آراؤهم بين مؤيّد لمبدأ النسبية ومعارض له.

واستكمالاً لنشاطاتها السابقة، عقدت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي اجتماعاً ضم أصحاب الخبرات والمدرّبين خصصته لأساليب ومهارات المدافعة والمناصرة، للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، بما يخدم أهداف الحملة في المناطق بشكل خاص.

واتّفق الحضور على ضرورة عقد سلسلة ورشات عمل في كلّ واحدة من المحافظات اللبنانية، بهدف إشراك الناشطين في المجتمع المحلي في الحملة ونشاطاتها، وإطلاعهم على الإصلاحات التي تتبناها بشكل مفصّل، حتّى يتمكّنوا من القيام بحملات مدافعة مناطقية حول الإصلاحات الانتخابية المختلفة.

أمّا في مجال نشاطاتها المناطقية، فقد نظمت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي أيضاً ورشة عمل متخصصة حول الإصلاحات والانظمة الانتخابية في البقاع.
تخلل اللقاء عرض للأنظمة الانتخابية المختلفة، إضافة إلى شرح مفصّل عن الإصلاحات الانتخابية التي تتبناها الحملة مع الأسباب الموجبة لكل منهم.

الحملة تدعم الحملات الجديدة التي تصبّ في خدمة الإصلاح الانتخابي:

الحملة الوطنية من أجل النسبية:

أطلق عدد من الشخصيات المستقلة والأحزاب السياسية اللبنانية «الحملة الوطنية من أجل النسبية» في مؤتمر حضره عدد من الفعاليات السياسية.
وشاركت الحملة في هذا المؤتمر، وكان لها كلمة حثّت فيها القيّمين على هذه الحملة على مضاعفة جهودهم والعمل على الضغط من أجل إقرار النسبية خصوصاً وأن الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي تدعم جميع النشاطات والحملات التي تصب في خدمة تطوير القوانين الانتخابية لاسيما النيابية منها.

التحالف الوطني لإقرار قانون انتخابات يعتمد النسبية:

عقد التحالف الوطني لإقرار قانون إنتخابي يعتمد النسبيّة مؤتمراً صحفياً قبل ظهر الثلاثاء ١٣ كانون الأوّل ٢٠١١ في قصر الأونيسكو، لإطلاق الحملة الوطنيّة من أجل إقرار النسبيّة.

حضر المؤتمر ممثلون عن الأحزاب والجمعيّات في لبنان وناشطون مدنيون وحقوقيّون إلى جانب النائب تمّام سلام وممثلة عن السيّدة الأولى وفاء سليمان وممثلة عن النائب ستريدا جعجع والوزير السابق عصام نعمان إلى جانب إعلاميين وفاعليات عدّة.
وكانت كلمات في خلال المؤتمر، لكلّ من السيّدة حياة إرسلان، حركة الولاء للوطن ممثلة بالنائب السابق بهيج طبّارة، الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي ممثلة بالسيّد رياض عيسى، المؤسّسة اللبنانيّة للسلم الأهلي الدائم ممثّلة بالمحامي ربيع قيس، هيئة الطوارئ النسائيّة ممثلة بالدكتورة غادة شريم، وتجمّع لبنان المدني ممثلاً بالسيّد صلاح الحركة.

وقد أجمع الحضور على ضرورة اعتماد قانون انتخابي متطور يعتمد النسبية مع تقسيم دوائر يرعى مفاعيل النسبية.

الرئيس سليمان يستقبل وفد التحالف:

استقبل الرئيس سليمان وفدا من هيئات المجتمع المدني اللبناني ضم النائبين السابقين بيار دكاش وصلاح الحركة والسيدة حياة ارسلان والسيد تميم ابو كروم ممثلاً الحملة المدنيّة للإصلاح الإنتخابي، وذلك لاطلاع رئيس الجمهورية على المؤتمر الذي ستعقده هذه الهيئات لاطلاق حملة دعم النسبية في قانون الانتخابات الذي يدرسه مجلس الوزراء حالياً حيث اثنى رئيس الجمهورية على اهمية مثل هذه التحالفات آملاً ان يتم اقرار النسبية في اقرب وقت ممكن.